

Distr.: General
30 June 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البندان ٢ و ٨ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام **

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٢٣، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤، يتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعاون بين تلك المؤسسات والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، والدعم المقدم من المفوضية إلى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والشبكات الإقليمية ذات الصلة. وينبغي أن يُقرأ التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن أنشطة لجنة التنسيق الدولية فيما يتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية طبقاً لمبادئ باريس (A/HRC/27/40).

* ينبغي أن تُفهم جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى كوسوفو، سواء أكانت تشير إلى الإقليم أو إلى المؤسسات أو إلى السكان، في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، دون المساس بمركز كوسوفو.

** تُعمّم المرفقات الواردة في هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قُدّمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-06963 220714 230714



* 1 4 0 6 9 6 3 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	مقدمة..... أولاً -
٣	٨٢-4	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ثانياً -
٣	٦٨-٤	ألف - الخدمات الاستشارية.....
١٤	٧٧-٦٩	باء - الدعم الذي تقدمه المفوضية السامية إلى المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.....
١٥	٨٢-٧٨	جيم - إسهام المفوضية السامية في المبادرات الدولية الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.....
		ثالثاً - التعاون بين آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.....
١٧	٩٩-٨٣	ألف - مجلس حقوق الإنسان.....
١٧	٩١-٨٣	باء - هيئات المعاهدات.....
١٨	٩٨-٩٢	جيم - اجتماعات أخرى.....
٢٠	١٠١-١٠٠	رابعاً - تعاون المنظمات الدولية والإقليمية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودعمها لها.....
٢٠	١١٣-١٠٢	خامساً - التوصيات.....
٢٠	١٠٨-١٠٢	ألف - التوصيات الموجهة إلى الدول.....
٢١	١١٣-١٠٩	باء - توصيات موجهة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.....

page

Annexes

I.	Submissions of national human rights institutions to the Human Rights Council.....	22
II.	Engagement of national human rights institutions in the second cycle of the universal periodic review (2012-2016)	27
III.	Engagement of national human rights institutions in the work of the treaty bodies (April 2013-May 2014)	29

أولاً - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٢٣ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين. ويعرض التقرير بإيجاز التقدم المحرز منذ التقرير السابق الذي قدمه الأمين العام بشأن هذا الموضوع (A/HRC/23/27) وأثناء الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤. وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام إلى المجلس بشأن أنشطة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (يُشار إليها في ما يلي باسم "لجنة التنسيق الدولية") فيما يتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية امتثالاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس) (الوثيقة A/HRC/27/40).

٢ - وقد سلّم مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٧/٢٣ بالدور المهم الذي تؤديه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) في المساعدة على إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وقد سلّم أيضاً بإمكانات تعزيز التعاون والتكامل بين المفوضية السامية، ولجنة التنسيق الدولية، ولجان التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية، والمؤسسات الوطنية نفسها. وأكد المجلس أيضاً على دور المؤسسات الوطنية المستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العمل مع حكوماتها على كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بوسائل منها الإسهام، حسب الاقتضاء، في أعمال متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٣ - وشجع المجلس الأمين العام على مواصلة إيلاء أولوية عالية للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء من أجل الحصول على المساعدة في إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

ثانياً - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - الخدمات الاستشارية

٤ - يتولى قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية تنسيق أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتقوم المفوضية، إلى جانب البعثات الميدانية للمفوضية وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بمساعدة الحكومات في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و/أو بالإسهام في

بناء قدراتها. وفي هذا السياق، تعمل المفوضية على نحو وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

٥- وتقدم المفوضية المساعدة التقنية والقانونية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، وخاصة فيما يتعلق بالأطر الدستورية والتشريعية المتصلة بإنشاء المؤسسات وطبيعتها ومهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. كذلك تُجري المفوضية تحليلات مقارنة وتدعم إجراءاتها هي ومشاريع التعاون التقني وعمليات تقدير الاحتياجات والبعثات التقييمية فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز قدرتها على أداء ولايتها بفعالية.

٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية المشورة و/أو المساعدة فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، والبحرين، وبنغلاديش، وبنما، وبوركينا فاسو، وتايلند، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجزر القمر، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، ودولة فلسطين، وزمبابوي، وساموا، وسري لانكا، والسلفادور، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغواتيمالا، وفانواتو، والفلبين، وكوت ديفوار، وكوسوفو، وكينيا، وليبيا، ومالي، ومصر، والمغرب، وملديف، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال، والنيجر، ونيوزيلندا.

٧- وقدّمت المفوضية السامية المساعدة أيضاً إلى الأنشطة الهادفة إلى إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في كل من بنن، وبوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، ومدغشقر، والنرويج، وكذلك إنشاء مؤسسة من هذا القبيل في منطقة بونتلاندا الصومالية التي أعلنت استقلالها الذاتي.

١- أفريقيا

٨- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن المكاتب الإقليمية للمفوضية السامية في وسط أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا، والمكاتب القطرية للمفوضية في أوغندا، وتوغو، وغينيا، ومستشاري حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في تشاد وكينيا ومدغشقر والنيجر، وقطاعات حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ومالي، قد واصلت تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا، وذلك بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية التابع للمفوضية.

المشورة القانونية

٩- في آب/أغسطس ٢٠١٣، أسدت المفوضية مشورة قانونية بشأن مشروع قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في غامبيا، وقد أقر ذلك المشروع في حلقة عمل وطنية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت المفوضية تعليقات إضافية على مشروع القانون بغية إزالة مواطن القصور ومواءمة النص مع مبادئ باريس.

١٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قدمت المفوضية مشورة قانونية بشأن مشروع التشريع المنشئ للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي، وهو مشروع كان في حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما زال معروضاً على الجمعية الوطنية في انتظار اعتماده.

١١- وقدمت المفوضية تعليقات على مشروع قانون إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان في بونتلاند بالصومال، على النحو المنصوص عليه في الدستور المؤقت للصومال. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، كان المشروع معروضاً على برلمان بونتلاند، في انتظار مشاورات أوسع نطاقاً. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظمت المفوضية مشاورة مائدة مستديرة في غاروي ببونتلاند، بحضور ١٤ شريكاً من الشركاء الدوليين، لمناقشة سبيل المضي قدماً في إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان.

١٢- وفي سان تومي وبرينسيبي، نظمت المفوضية، هي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، حلقة عمل بشأن مبادئ باريس وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وعينت خبيراً استشارياً لمساعدة الحكومة في صياغة التشريع المتعلق بذلك.

١٣- وأسدت المفوضية أيضاً مشورة قانونية بشأن مشروع تعديلات على قانون تفعيل مؤسسة حقوق الإنسان في غينيا بيساو، ولا سيما فيما يتصل باستقلالية المؤسسة، تمشياً مع مبادئ باريس.

أنشطة بناء القدرات

١٤- في عام ٢٠١٣، واصلت المفوضية السامية ولجنة حقوق الإنسان في أوغندا، تنفيذ خطة عملهما المشتركة، واضطلعتا بأنشطة لبناء قدرات موظفي اللجنة، ولا سيما فيما يتصل بحماية الشهود والضحايا والرصد والتحقيق والإبلاغ بشأن حقوق الإنسان. ونفذت أيضاً أنشطة مشتركة في مجالات العدالة الانتقالية، واحترام الإجراءات القانونية الواجبة، والمحكمة العادلة في نظام القضاء العسكري، وإنشاء قاعدة بيانات تتعلق بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

١٥- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظمت المفوضية تدريباً تمهيدياً للأعضاء والموظفين الحديثي التعيين في مؤسسة حقوق الإنسان في صوماليلاند.

١٦- وفي أيار/مايو ٢٠١٣، نظمت المفوضية ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون منتديات بشأن حقوق الإنسان والعدالة من أجل العاملين في القطاع القضائي بغية مناقشة العقبات التي تعوق إقامة العدل.

١٧- ونتيجة للدعم التقني والمالي المقدمين إلى حكومة توغو وإلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أقر مشروع قانون لتعديل القانون الأساسي المتعلق باللجنة وذلك في حلقة عمل نظمتها وزارة حقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقدمت المفوضية مساعدة في صياغة خطة عمل لهذه اللجنة تتضمن إذكاء الوعي بحقوق الإنسان لدى عامة الناس وتدعيم الدور الاستشاري للجنة وقدرتها على تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى فئات ضعيفة.

١٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدمت المفوضية دعماً تقنياً لتنظيم حلقة عمل بشأن بناء القدرات لصالح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وحرياته في جزر القمر وجهات فاعلة وطنية أخرى قبل الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بجزر القمر والذي أُجري في شباط/فبراير ٢٠١٤. واستناداً إلى المعلومات والتجارب المتقاسمة في حلقة العمل، تمكنت اللجنة الوطنية من المشاركة بنشاط في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

١٩- وأدت جهود الترويج التي بذلتها المفوضية، بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار في أيار/مايو ٢٠١٣. ويسرت المفوضية عدة برامج لبناء القدرات، بما في ذلك تنظيم تدريب تمهيدي وحلقة عمل بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل لصالح أعضاء اللجنة وموظفيها، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٢٠- وفي النيجر، وعقب أداء أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القسم في أيار/مايو ٢٠١٣، ساهمت المفوضية في تقديم تدريب تمهيدي نُظم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وتسدي المفوضية أيضاً المشورة والخبرة الفنية لتطوير الهيكل المؤسسي للجنة وإعداد خطة عملها الاستراتيجية الرباعية السنوات.

٢١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدمت المفوضية السامية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دعماً مالياً من أجل مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السودان في مشاورات إقليمية عُقدت في كامبالا بشأن تعزيز ولاية الحماية التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في شرق أفريقيا. وتلقت اللجنة أيضاً دعماً تقنياً ومساعدات أخرى لوضع خططها الاستراتيجية.

٢٢- وفي بوتسوانا، أجرت المفوضية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بعثة تقييم تتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وأسدت المشورة التقنية إلى وزارة الدفاع والعدل والأمن.

- ٢٣- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدمت المفوضية السامية دعماً تقنياً ومالياً من أجل تنظيم حلقة عمل أقرّت مشروع قانون لإصلاح اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان.
- ٢٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نظمت المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً تدريبياً لأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موزامبيق والشركاء الرئيسيين في الحكومة، وعرض البرنامج أمثلة عملية لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كآليات وقائية وطنية. وأجرت المفوضية، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناقشات مع اللجنة بغية وضع برنامج تدريبي بشأن رصد حقوق الإنسان من أجل أعضاء اللجنة، وإعداد دليل لرصد أماكن الاحتجاز.
- ٢٥- وقدمت المفوضية السامية دعماً ومساعدة تقنية إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التنسيق الدولية عند اعتمادها اللجنة ضمن الفئة "باء" في آذار/مارس ٢٠١٢. وبغية تحويل اللجنة إلى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان كاملة الكيان، يسّرت المفوضية في آذار/مارس ٢٠١٤ إجراء مناقشات بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن مبادئ باريس وأفضل الممارسات، تلتها صياغة التعديلات اللازمة لنص التشريع التفعيلي.
- ٢٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، عقدت المفوضية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل تدريبية لأعضاء لجنة حقوق الإنسان في زمبابوي بشأن تناول الشكاوى المقدمة إلى اللجنة.
- ٢٧- وفي سوازيلند، أجرت المفوضية السامية تقييماً لاحتياجات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠١٤، بالتعاون مع شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان وأمانة الكومنولث. وأجريت مناقشات مع الحكومة بشأن مشروع تشريع خاص بالمؤسسة، التي كانت تعمل من دون قانون تفعيلي.
- ٢٨- وفي أيار/مايو ٢٠١٤، شاركت المفوضية بصفة ميسر في برنامج تدريب تمهيدي لصالح الأعضاء الحديثي التعيين في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا.
- ٢٩- وفي بوركينافاسو، نظم في تموز/يوليه ٢٠١٤ برنامج تدريب تمهيدي لصالح الأعضاء الجدد في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بغية وضع خطة استراتيجية ومبادئ توجيهية داخلية للجنة.
- ٣٠- وامتثالاً لمتطلبات الدستور بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في غضون ستة أشهر من تاريخ بدء عمل الجمعية الوطنية الجديدة، باشرت غينيا عملية لاعتماد قانون تفعيلي لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ومنذ أداء أعضاء الجمعية الوطنية القسم في أوائل عام ٢٠١٤، ظلت المفوضية تقدّم المساعدة إلى الحكومة في هذه العملية.

٣١- ونتيجة لما تبذله المفوضية السامية من جهود في مجال الترويج والمساعدة التقنية، وقع رئيس الجمهورية في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ المرسوم المتعلق بتعيين أعضاء لجنة حقوق الإنسان في بنن وإنشائها بصورة فعلية.

٣٢- وعقب ما بذلته المفوضية من جهود في مجال الترويج والدعم التقني، وافقت حكومة مدغشقر على أن تقدم إلى البرلمان مشروع قانون يُنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٢- الأمريكتان ومنطقة الكاريبي

٣٣- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المكاتب الإقليمية للمفوضية السامية في أمريكا الجنوبية والوسطى، والمكاتب القطريان في غواتيمالا والمكسيك، ومستشار حقوق الإنسان لدى فريق الأمم المتحدة القطري في إكوادور تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بتدعيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين، وذلك بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية التابع للمفوضية.

أنشطة بناء القدرات

٣٤- في أوائل عام ٢٠١٣، قامت المفوضية، بناءً على طلب من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثاً في أوروغواي، بتعيين خبير استشاري لدعم التطوير المؤسسي لهذه الهيئة.

٣٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وبالتعاون مع أمين المظالم في بنما، وضعت المفوضية بروتوكولاً لمعالجة حالات التمييز العنصري ضد السكان الأصليين والمتحدرين من أصل أفريقي.

٣٦- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نظمت المفوضية حلقة عمل لموظفي مكتب أمين المظالم في إكوادور بغية تعزيز قدرتهم على رصد السياسات العامة وتناول الشكاوى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٧- وفي غواتيمالا، تعمل المفوضية السامية على وضع برنامج لتعزيز قدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال العدالة الانتقالية، وخاصة حالات الاختفاء القسري. ويتضمن البرنامج تدريباً في ميادين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي. وتُنظَّم أيضاً تدريب لتدعيم قدرة موظفي المؤسسة المذكورة على استحداث أدوات داخلية للتعامل مع شكاوى العنف المستند إلى نوع الجنس (الجنساني).

٣٨- وفي غواتيمالا أيضاً، نظمت المفوضية في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٤ حلقتي عمل لصالح رؤساء المكاتب المحلية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بغية تصميم هيكل بروتوكول مخصص للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يقع منها في سياق الإخلاء القسري، وحالات الطوارئ، والتزاعات الاجتماعية، وحماية المهاجرين. وعُقدت

حلقة دراسية في شباط/فبراير ٢٠١٤، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واثنتين من جامعات البلد، جمعت بين جهات فاعلة رئيسية من قطاعات اجتماعية مختلفة في إطار حوار مفتوح بهدف تحديد العلاقة بين النزاعات الاجتماعية وحقوق الإنسان.

٣٩- وقدمت المفوضية السامية خدمات مشورة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في السلفادور، في صياغة تقارير بديلة تقدّم إلى هيئات المعاهدات، وأتاحت برنامجاً تدريبياً عشية الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالسلفادور.

٣- آسيا والمحيط الهادئ

٤٠- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتبان الإقليميان للمفوضية لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ ومستشارو حقوق الإنسان لدى فريقَي الأمم المتحدة القطريين في ملديف وسري لانكا بمواصلة تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية التابع للمفوضية.

المشورة القانونية

٤١- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أسدت المفوضية السامية مشورة قانونية بشأن مشروع قانون لتعزيز لجنة حقوق الإنسان في الفلبين وتدعيم امتثالها لمبادئ باريس.

أنشطة بناء القدرات

٤٢- في عام ٢٠١٣، عملت المفوضية في تعاون وثيق مع لجنة حقوق الإنسان في ملديف، عن طريق تقديم المعلومات والمبادئ التوجيهية والأدلة المتعلقة بمعايير حقوق الإنسان ورصدها. وعلى وجه الخصوص، أسدت المفوضية المشورة وقدمت الدعم إلى أعضاء اللجنة وموظفيها فيما يتعلق برصد حقوق الإنسان في سياق الانتخابات. ويسّرت المفوضية أيضاً تقاسم اللجنة المعلومات مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

٤٣- ونظمت المفوضية عرضاً بشأن مبادئ باريس والعلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات لصالح أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا وبرلمانيين منغوليين زاروا جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤٤- ونتيجة للدعم والمساعدة التقنية المقدّمين من المفوضية السامية في إطار شراكة مع منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، أُسند إلى أمين المظالم في ساموا ولاية أوسع في إطار قانون أمين المظالم. وأجرت المفوضية مع المنتدى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً لقدرات المؤسسة في شباط/فبراير ٢٠١٤.

٤٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، نظمت المفوضية عرضاً بشأن مبادئ باريس وعملية اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أمام وفد من لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا أثناء جولته الدراسية في جنيف، التي نظمتها أمانة الكومنولث.

٤٦ - وفي ميانمار، قدمت المفوضية السامية إلى جانب شركاء آخرين دعماً وتعاوناً تقنياً إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإلى السلطتين التنفيذية والتشريعية. ونتيجة لذلك، اعتمد البرلمان في آذار/مارس ٢٠١٤ قانوناً ينص على تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمنحها ولاية أوسع. واضطلعت المفوضية بأنشطة شتى لبناء القدرات في هذا السياق، بما فيها توفير التدريب بخصوص عملية الاستعراض الدوري الشامل، ومبادئ باريس، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الإنسان.

٤ - أوروبا وآسيا الوسطى

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتبان الإقليميان للمفوضية لأوروبا وآسيا الوسطى، ومكتب المفوضية في كوسوفو، ومستشارو حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وطاجيكستان بمواصلة تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية التابع للمفوضية.

المشورة القانونية

٤٨ - في عام ٢٠١٣، قدمت المفوضية السامية دعماً استشارياً إلى أمين المظالم في جمهورية قيرغيزستان بغية ضمان المتابعة الفعالة لتوصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، وقدمت تعليقات بشأن مشروع القانون المتعلق بأمين المظالم بهدف موافقته مع مبادئ باريس.

٤٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدمت المفوضية، بناءً على طلب من حكومة النرويج، مشورة قانونية بشأن مشروع قانون لإنشاء مؤسسة وطنية جديدة لحقوق الإنسان.

٥٠ - وفي جمهورية مولدوفا، قدمت المفوضية، في إطار تعاون وثيق مع وزارة العدل والمجتمع المدني وشركاء دوليين، تعليقات أثناء صياغة قانون لإصلاح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان القائمة. وقدمت المفوضية مع جهات أخرى صاحبة مصلحة إلى أعضاء البرلمان توجيهات بشأن المعايير الدولية ذات الصلة. واعتمد القانون في أيار/مايو ٢٠١٤.

أنشطة بناء القدرات

٥١ - نظمت المفوضية السامية بالتعاون مع أمين المظالم في الاتحاد الروسي حلقة عمل بشأن نشاط الأعمال وحقوق الشعوب الأصلية في أيار/مايو ٢٠١٣ في منطقة خانت - مانسيسك، وذلك بحضور ممثلين للجان حقوق الإنسان في ٢٠ منطقة من مناطق الاتحاد وممثلين للحكومة ودوائر الأعمال ومجتمعات الشعوب الأصلية. وجرى تعريف

المشاركين بالآليات والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية ومسؤولية الشركات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظمت المفوضية حلقة عمل لصالح أعضاء اللجان الإقليمية لحقوق الإنسان، بشأن تعزيز المساواة ومكافحة التمييز، مع التركيز على الإطار القانوني الدولي ذي الصلة.

٥٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدمت المفوضية تدريباً بشأن قضايا عدم التمييز إلى موظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مولدوفا. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، نظمت المفوضية بالتعاون مع هذه المؤسسة منتدى بشأن جرائم الكراهية وغيرها من أفعال التمييز، وذلك كجزء من مبادرة واسعة ترمي إلى الضغط من أجل إدخال تحسينات على القوانين والسياسات والممارسات الوطنية في هذه المجالات.

٥٣- وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، نظمت المفوضية السامية حلقة عمل لصالح أعضاء اللجنة المكلفة باختيار أمين المظالم الجديد في كوسوفو، بغية ضمان عملية اختيار نزيهة وموضوعية.

٥٤- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، دعمت المفوضية مشاركة أمين المظالم في جمهورية قيرغيزستان في الدورة ١١٠ للجنة المعنية بحقوق الإنسان التي استعرض فيها تقرير الدولة. ونظمت المفوضية أيضاً أنشطة لبناء قدرات مكتب أمين المظالم، بما في ذلك برامج تدريبية بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والمحاکمات العادلة، والسكن اللائق، وحقوق الأقليات، والحق في حرية الدين، وحقوق النساء والأطفال.

٥٥- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقدت المفوضية حلقة دراسية لتقاسم المعلومات وأفضل الممارسات مع موظفي مؤسسة حقوق الإنسان المنشأة حديثاً في تركيا.

٥٦- وقدمت المفوضية دعماً تقنياً إلى مكتب أمين المظالم في طاجيكستان من أجل تشكيل فريق عامل لرصد أماكن الاحتجاز كخطوة أولى صوب التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. ونُظِّم أيضاً برنامجاً تدريبياً على مدى يومين لتعريف أعضاء الفريق العامل بأدوات الرصد وبروتوكول اسطنبول، فضلاً عن تقديم إرشادات لصياغة خطة عمله السنوية لرصد أماكن الاحتجاز.

٥٧- ودعت المفوضية السامية، إلى جانب مؤسسة أمين المظالم في جمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً، إلى إدخال تعديلات على القانون التأسيسي لهذه المؤسسة بحيث يغدو في توافق تام مع مبادئ باريس. وتدعم المفوضية الحكومة أيضاً في تحديد مواطن قصور القانون المتعلق باللجنة الوطنية لمكافحة التمييز، بغية تحديد التعديلات اللازمة لمواءمته مع مبادئ باريس وضمان تأدية اللجنة لعملها بصورة فعالة.

٥٨- وبناءً على دعوة من أمين المظالم في أذربيجان، شاركت المفوضية في مؤتمر باكو الدولي الثاني عشر لأمناء المظالم المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وقدمت عرضاً بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق المرأة. وعقدت المفوضية أيضاً اجتماعات موائد مستديرة بشأن دور هذه المؤسسات من أجل موظفي مكتب أمين المظالم وجهات أخرى صاحبة المصلحة.

٥- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٥٩- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتبان الإقليميان للمفوضية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومكاتب المفوضية في تونس وفلسطين وموريتانيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بمواصلة تقديم المشورة والمساعدة لإنشاء و/أو تعزيزها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بالتشاور مع قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية التابع للمفوضية.

المشورة القانونية

٦٠- أسدت المفوضية مشورة قانونية بشأن مشروع قانون لتعديل مرسوم إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في البحرين، بغية ضمان امتثاله لمبادئ باريس.

أنشطة بناء القدرات

٦١- في شراكة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، استعانت المفوضية في عام ٢٠١٣ بخبير في مجال حقوق الإنسان للمساعدة في إنشاء أمانة المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ولصياغة التقرير السنوي الأول للمفوضية العليا. وعُيّن خبير استشاري للمساعدة في تصميم وإطلاق الموقع الشبكي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. وقامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمفوضية السامية بدعم وتيسير تنفيذ مشروع جديد ممول من الاتحاد الأوروبي بغرض بناء قدرات المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق عن طريق تشكيل لجنة توجيهية والمشاركة في هذه اللجنة المعنية بالإشراف على تنفيذ المشروع وتقديم توجيهات سياسية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدمت المفوضية عرضاً بشأن مبادئ باريس والعلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات من أجل وفد من المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق وبرلمانيين عراقيين أثناء زيارتهم إلى جنيف.

٦٢- وفي تونس، واصلت المفوضية الدعوة إلى تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، تمثيلاً مع الدستور الجديد. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، نظمت المفوضية، بالتعاون مع المعهد الدائم لحقوق الإنسان والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، حلقة عمل بشأن مبادئ باريس من أجل أعضاء الهيئة العليا. وأعقبت

ذلك زيارة إلى كوبنهاغن أجراها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أعضاء في الهيئة العليا والمجلس التأسيسي الوطني. ويتوقع أن يقدم مشروع قانون ذو صلة إلى الحكومة ثم، في نهاية المطاف، إلى الجمعية التأسيسية الوطنية كي تعتمد.

٦٣- وفي خريف عام ٢٠١٣، نظمت المفوضية، في إطار جولة دراسية في جنيف، عرضاً بشأن مبادئ باريس وعملية اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل وفد من المؤسسة الوطنية العمانية لحقوق الإنسان. وفي مرحلة لاحقة، اعتمدت لجنة التنسيق الدولية هذه المؤسسة ضمن الفئة "باء". وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أجرت المفوضية، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، تقييماً لقدرات المؤسسة.

٦٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أجرت المفوضية السامية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة إلى مصر لتقييم احتياجات المجلس القومي لحقوق الإنسان، بغية وضع برنامج تعاون في بين المجلس القومي والمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٥- وعينت المفوضية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مستشاراً مخصصاً لتعزيز قدرة المجلس الوطني الليبي للحريات المدنية وحقوق الإنسان. ونظمت المفوضية دورات تدريبية من أجل الموظفين بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، وصياغة التقارير، وإجراء المقابلات الميدانية، وتقييم المخاطر. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، نظمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الوطني مؤتمراً على مدى يومين لإذكاء الوعي وتقاسم الممارسات الجيدة فيما يتعلق باستقلالية المجلس الوطني وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

٦٦- وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين، نظمت المفوضية سلسلة مشاورات وطنية بشأن قضايا شتى تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك اجتماع مائدة مستديرة عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦٧- وفي دولة فلسطين، قدمت المفوضية السامية تدريباً إلى موظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجالات رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وساعدت في وضع ونشر دليل لموظفي إنفاذ القانون بشأن المعايير القانونية للتوقيف والاحتجاز.

٦٨- وفي أيار/مايو ٢٠١٤، نظمت المفوضية حلقة عمل بشأن مبادئ باريس ودور مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمثل لمبادئ باريس، من أجل أعضاء وموظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا.

باء- الدعم الذي تقدمه المفوضية السامية إلى المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١- أفريقيا

٦٩- في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، شاركت المفوضية السامية في تنظيم الاجتماع الأول لشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وسط أفريقيا واستضافت هذا الاجتماع. وحضر الاجتماع ممثلو خمس مؤسسات، وهو اجتماع ركز على وضع خطة عمل وطرائق لتعبئة الأموال دعماً للشبكة.

٧٠- وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، سرت المفوضية تنظيم دورة تدريبية في مجال أساليب التحقيق في قضايا حقوق الإنسان وذلك أثناء حلقة عمل نظمها شبكة مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧١- وقامت المفوضية، هي ومنتدى الكومنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد الدانركي لحقوق الإنسان، بتقديم دعم إلى المؤتمر الذي يُعقد كل سنتين لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، الذي عُقد في أكرا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والذي ركز على نشاط الأعمال وحقوق الإنسان. واعتمد المؤتمر إعلاناً يحدد أولويات عمل المؤسسات الأفريقية في هذا المجال.

٧٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نظمت المفوضية السامية في كمبالا مشاورات دون إقليمية بشأن تعزيز ولاية الحماية المسندة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بمشاركة ٢٦ ممثلاً لتلك المؤسسات من ثمانية بلدان في شرق أفريقيا. وتقاسم المشاركون الممارسات الجيدة والتحديات القائمة في مجال تنفيذ ولاية الحماية. واتفقوا على إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في شرق أفريقيا.

٢- آسيا والمحيط الهادئ

٧٣- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نظمت المفوضية هي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ وأمين المظالم في ساموا اجتماع مائدة مستديرة إقليمية بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ، وقد عُقد الاجتماع في أيا باموا بمشاركة ممثلين من بالاو وساموا وفانواتو وتونغا.

٧٤- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، قامت المفوضية السامية هي ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ ومنتدى جزر المحيط الهادئ بإتمام إقامة شراكة من أجل إنشاء وتدعيم المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ.

وتقوم الشراكة على مبادئ التعاون من أجل ضمان التنسيق وحسن استخدام الموارد المتاحة وتكامل الجهود. وتنطوي الاستراتيجية على التعاون الوثيق في زيارة بلدان المنطقة، وفي متابعة الإجراءات المتخذة، وفي مواصلة تقديم المساعدة من أجل دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ بغية دعم أدائها لمهامها بصورة مستقلة.

٣- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٧٥- في حزيران/يونيه ٢٠١٣، شاركت المفوضية السامية في الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، الذي نظمه في الرباط المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، والذي ركّز على موضوع العدالة الانتقالية. وقدمت المفوضية عرضاً بشأن عمليات العدالة الانتقالية ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

٧٦- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شاركت المفوضية في الحوار العربي الأوروبي الثامن لحقوق الإنسان الذي نظمه في كوبنهاغن المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية عرضاً بشأن أهمية استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخضوعها للمساءلة وبشأن الملاحظات العامة للجنة التنسيق الدولية.

٤- أوروبا وآسيا الوسطى

٧٧- في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدمت المفوضية دعماً إلى مؤتمر إقليمي نظمه مجلس أوروبا بشأن علاقات عمل أمين المظالم في كوسوفو مع السلطة القضائية، بما فيها المحكمة الدستورية. وحضر هذا المؤتمر ممثلون لمؤسسات أمين المظالم والمحاكم الدستورية في المنطقة.

جيم- إسهام المفوضية السامية في المبادرات الدولية الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١- الاجتماعات العامة السنوية للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٧٨- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية دعماً مكتيباً وفنياً إلى اجتماعين عامين سنويين للجنة التنسيق الدولية عُقدا في جنيف في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٣ والفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤.

٢- اجتماعات المكتب

٧٩- قدمت المفوضية دعماً مكتبياً وفنياً إلى ثلاثة اجتماعات أساسية لمكتب لجنة التنسيق الدولية، عُقدت في جنيف في ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ و ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤ وفي أكرا يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وناقش أعضاء المكتب أولوياتهم الاستراتيجية ومساائل تنظيمية أخرى. وأقروا كذلك التقارير التي قدمتها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٣- اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٨٠- تنص المادة ٦ من النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية على أن تعقد اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد برعاية المفوضية وبالتعاون معها. وبناء عليه، قدمت المفوضية دعماً جوهرياً إلى ثلاث دورات للجنة الفرعية عُقدت في جنيف في أيار/مايو وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وفي آذار/مارس ٢٠١٤. وحضور المفوضية في جميع اجتماعات اللجنة الفرعية ضروري لتأكيد امثال عملية الاعتماد لأحكام النظام الداخلي الموضوع، كما يسهم في تحقيق شفافية هذه الاجتماعات ونزاهتها ودقتها.

٤- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان الناطقة بالبرتغالية

٨١- في أيار/مايو ٢٠١٣، شاركت المفوضية في اجتماع عُقد في لشبونة متابعاً حلقة عمل عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في كابو فيردي بشأن إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأثناء الاجتماع، أنشئت رسمياً، برئاسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في موزامبيق، شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان الناطقة بالبرتغالية.

٥- برنامج الزمالات الخاص بموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٨٢- واصلت المفوضية السامية تنفيذ برنامج الزمالات الخاص بموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف". وهذا البرنامج، الذي بُدئ فيه في عام ٢٠٠٨، قد صُمم لتزويد أصحاب الزمالات (الزملاء) بمعلومات وبخبرة عملية فيما يتعلق بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ولتعريفهم بعمل المفوضية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك في البرنامج زملاء من مؤسسات حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا ودولة فلسطين والفلبين وكينيا والمغرب والمكسيك ومنغوليا.

ثالثاً- التعاون بين آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف- مجلس حقوق الإنسان

٨٣- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نشطة قبل انعقاد دورات مجلس حقوق الإنسان وأثناءها، فأدلت ببيانات، وقدمت وثائق خطية، وشاركت في المناقشات العامة ونظمت في إطار بنود محددة من جدول الأعمال أحداثاً موازية، وتفاعلت مع الإجراءات الخاصة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك في دورات المجلس ما مجموعه ٣١ مؤسسة (انظر المرفق الأول). ومن بين هذه المؤسسات، شاركت ١٢ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في دورات مجلس حقوق الإنسان عن طريق بيانات منقولة بالفيديو.

٨٤- وفي أيار/مايو ٢٠١٣، شارك ممثل للجنة حقوق الإنسان في الفلبين، أثناء الدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، في حلقة نقاش بشأن إسهام البرلمانين في أعمال مجلس حقوق الإنسان وفي الاستعراض الدوري الشامل.

٨٥- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، شارك ممثل للجنة حقوق الإنسان في أستراليا وأمينية المظالم للمساواة بين الجنسين في مصر، أثناء الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، في حلقة النقاش السنوية التي تدوم يوماً كاملاً وتتناول موضوع حقوق المرأة.

١- الاستعراض الدوري الشامل

٨٦- شهدت الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل زيادة في مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (انظر المرفق الثاني). وكما اتفق عليه المجلس، أصبح ملخص الإسهامات الخطية المقدمة من المؤسسات المصنفة ضمن الفئة "ألف" يُشكل فرعاً مستقلاً في ملخص المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة الذي تعدّه المفوضية السامية والذي يُمثل وثيقة من الوثائق الثلاث التي تُشكل أساس الاستعراض. وقد أتاح ذلك للمؤسسات الفئة "ألف" تبادل آرائها المستقلة بشأن تأثير الاستعراض الدوري الشامل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الممارسات الجيدة، والتحديات، والقضايا الناشئة في مجال حقوق الإنسان.

٨٧- وتغتنم مؤسسات الفئة "ألف" على نحو متزايد أيضاً ما يتيح لها المجلس من فرص لأخذ الكلمة فوراً بعد الدولة موضوع الاستعراض لدى اعتماد المجلس نتيجة الاستعراض في جلسته العامة، وذلك عن طريق ممثل لجنة التنسيق الدولية أو عن طريق بيانات يُدلى بها بواسطة الفيديو.

٨٨- وفي ضوء الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني في متابعة الاستعراض وفي استحداث أدوات لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، ما فتئت المفوضية تدعم وتشجع بنشاط مشاركة هذه المؤسسات في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٨٩- وساهم عدد قليل من مؤسسات الفئة "ألف"، عن طريق بيانات خطية أو منقولة بالفيديو، في النقاش العام الذي دار في إطار البند ٦ من جدول أعمال المجلس، وذلك بتقاسم تقارير عن التقدم المحرز في منتصف المدة بشأن تنفيذ التوصيات والوفاء بالالتزامات والتعهدات الطوعية التي قطعتها الدول على نفسها.

٢- الإجراءات الخاصة

٩٠- أثناء المناقشات العامة التي دارت في دورات مجلس حقوق الإنسان، تفاعلت لجنة التنسيق الدولية وآحاد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع آليات الإجراءات الخاصة وقدمت إسهامات خطية بشأن ما أعدته تلك الآليات من تقارير.

٩١- وتزود المفوضية السامية بانتظام المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، عند تحضيرهم بعثات قطرية، بمعلومات عن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويلتمس المكلفون بولايات المساعدة من هذه المؤسسات، على نحو متزايد، لضمان تنفيذ توصياتهم على الصعيد الوطني.

باء- هيئات المعاهدات

٩٢- واصلت المفوضية دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورات هيئات المعاهدات. وقام كل من أمانات هيئات المعاهدات وقسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية التابع للمفوضية وممثل لجنة التنسيق الدولية في جنيف بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قبل انعقاد كل دورة، لتشجيعها على تقديم معلومات خطية أو شفوية وعلى حضور الدورات. وأعدت المفوضية أيضاً إحاطات إعلامية بشأن المؤسسات لصالح هيئات المعاهدات، وعممت على المؤسسات المعنية التوصيات والملاحظات الختامية ذات الصلة.

٩٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت هيئات معاهدات حقوق الإنسان حالات ٢٠٢ من الدول الأطراف، منها ١١١ دولة طرفاً توجد فيها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. ومن بين هذه المؤسسات الـ ١١١، تفاعل أكثر من ٦٠ مؤسسة مع هيئات المعاهدات بتقديم تقارير أو بتزويد هذه الهيئات بمعلومات قبل الاستعراض أو بحضور الدورات (انظر المرفق الثالث).

٩٤- وظلت هيئات المعاهدات تزود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمشورة والأدوات اللازمة لتيسير مشاركتها الفعلية بطرق منها إصدار تعليقات عامة ومذكرات معلومات وبيانات ودعوة ممثلي المؤسسات إلى حضور اجتماعاتها. فقد اعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل تعليقات عامة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وعدلت لجنة القضاء على التمييز العنصري نظامها الداخلي حتى يتسنى للمؤسسات المصنفة ضمن الفئة "ألف" التحدث في اللجنة في الجلسات العامة. وقامت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتضمين أساليب عملها فرعاً بشأن مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أنشطتها.

٩٥- وتناقش اللجنة المعنية بالاختفاء القسري ورقة بشأن علاقتها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بغية تعزيز فرص مشاركة هذه المؤسسات وإسهامها في عملها. وتتفاعل اللجنة في هذه العملية مع لجنة التنسيق الدولية.

٩٦- وعقدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في تموز/يوليه ٢٠١٣ وشباط/فبراير ٢٠١٤، اجتماعات عامة غير رسمية مع ممثلي ست مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، بغية جمع معلومات من أجل دوريتها الخامسة والخمسين والسابعة والخمسين.

٩٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أسهمت مؤسستان وطنيتان لحقوق الإنسان بمداخلتين أثناء الحوار الذي أجرته اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع الدول الأطراف في دورتها العاشرة، وقدمت المؤسستان معلومات عما تضطلعان به من أنشطة في مجال الرصد على الصعيد الوطني.

٩٨- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، كان ما مجموعه ٣٦ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان قد سُميت كآليات وقائية وطنية في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ومن بين هذه المؤسسات، كانت ١٧ مؤسسة قد قدمت تقارير سنوية إلى اللجنة الفرعية لمنع التعذيب. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجرت اللجنة الفرعية زيارة مشورة إلى الآلية الوقائية الوطنية (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) في أرمينيا، وعقدت اجتماعات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ألمانيا وبيرو وغابون ونيوزيلندا في سياق زيارتها القطرية.

جيم - اجتماعات أخرى

٩٩- شاركت عشرون مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في منتدى الأمم المتحدة الثاني المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في جنيف.

وكان الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال ممثلاً في حلقة من حلقات النقاش ركزت على الاتجاهات وأفضل الممارسات والتحديات المطروحة في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وإطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف".

رابعاً- تعاون المنظمات الدولية والإقليمية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودعمها لها

١٠٠- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم دعم المفوضية السامية من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان الناطقة بالفرنسية، بما فيها بنن وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وكوت ديفوار ومالي، وقد قُدم بصورة مشتركة أو بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

١٠١- وفي أوائل عام ٢٠١٤، أجرت المفوضية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية مناقشات بشأن أولوياتهما في عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بإنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وحددتا لهذا الغرض البلدان التالية: بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والسنغال، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر.

خامساً- التوصيات

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول

١٠٢- تشجّع الدول على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان حيثما لا توجد مؤسسة، وعلى تعزيز هياكل المؤسسات القائمة واستقلاليتها حتى يتسنى لها تنفيذ ولايتها تنفيذاً فعلياً، على أن تؤخذ في الحسبان توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والمشورة المقدمة من المفوضية.

١٠٣- تشجّع الدول على ضمان إسناد ولاية واسعة النطاق إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتزويد هذه المؤسسات بالسلطات الكافية للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الترخيص لها بزيارة مراكز الاحتجاز.

١٠٤- يجب على الدول ضمان تزويد مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان بما يكفي من الموارد البشرية والمالية، ومنحها الاستقلالية الذاتية اللازمة لاقتراح مبرراتها وإدارتها وتعيين موظفيها.

١٠٥- تقسّم العمليات المفتوحة والتشاركية والتعددية بالأهمية عند إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعلى نحو يحقق الامتثال لمبادئ باريس، وكذلك عند اختيار أعضاء هذه المؤسسات وموظفيها وتعيينهم.

١٠٦- ينبغي أن يتمتع أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وموظفوها بالحصانة عند الاضطرار بمهامهم بحسن نية.

١٠٧- تشجّع الدول على تنفيذ توصيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٠٨- تُحثّ الدول الأعضاء على أن تكفل، بالوسائل المناسبة، استمرار تقديم المساعدة الفعالة والمرتفعة الجودة من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتوفير الخدمات للجنة التنسيق الدولية.

باء- توصيات موجهة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١٠٩- تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العاملة في سياق حالات نزاع أو أزمات على التحلّي باليقظة وتوخي نهج استباقي في حماية حقوق الأشخاص المتضررين، وفقاً لمبادئ باريس.

١١٠- تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة عملها في سبيل أن يُنفذ، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، إعلان وبرنامج عمل عمّان المتعلقان بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والبنات، المعتمدان في المؤتمر الدولي الحادي عشر للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المعقود في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١١١- تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة استحداث - والترويج لاستحداث - تدابير وآليات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ونشر المعلومات بهذا الشأن.

١١٢- تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تمثيلاً مع مبادئ باريس، على مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

١١٣- تشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة الترويج لمشاركتها المستقلة في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وتحديد لجنة وضع المرأة، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

Annexes

Annex I

[English only]

Submissions of national human rights institutions to the Human Rights Council

April 2013-March 2014

<i>Country/Institution</i>	<i>Segment</i>	<i>Date</i>
Equality and Human Rights Commission of Great Britain	Agenda Item 3 Report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children	May 2013
Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions (APF)	Agenda Item 3 APF Action Plan on the Human Rights of Women and Girls: Promoting Gender Equality	May 2013
	Agenda Item 3 APF collaboration with and contributions to United Nations agencies and fora, 2011-2012.	June 2013
National Human Rights Commission of India	Agenda Item 3 Report of the UN Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions on his visit to India	May 2013
International Coordinating Committee of National Human Rights Institutions (ICC)	Agenda Item 3 The Amman Declaration and Programme of Action	May 2013
	Agenda item 8 Oral statement and video statement, joint NHRI statement	June 2013
	Agenda Item 8 Interactive dialogue with the High Commissioner for Human Rights	September 2013
	Clustered Interactive dialogue Panel discussion	March 2014
Defensoría del Pueblo of Ecuador	Agenda Item 3 Report of the Special Rapporteur on extrajudicial executions	March 2013
	Agenda Item 3 Report of the Special Rapporteur on the right to education	May 2013

<i>Country/Institution</i>	<i>Segment</i>	<i>Date</i>
Network of Americas National Human Rights Institutions	Agenda Item 3 Plan de Acción Regional sobre los derechos humanos de mujeres y niñas	May 2013
	Clustered Interactive Dialogue Annual Full-day meeting on the rights of the child Submission of documentation: Declaration of Puerto Ordaz	March 2014
Commission on Human Rights of the Philippines	Panel discussion on the contribution of parliamentarians to the work of HRC and its UPR	May 2013
Australian Human Rights Commission	Annual Full day discussion on women's Rights Annual Full day discussion on women's Rights	June 2013
	Agenda item 6 General Debate	March 2014
Ombudsperson for Gender Equality of Egypt	Annual Full day discussion on women's Rights	June 2013
Commission nationale des droits de l'homme France	Agenda item 6 UPR France	June 2013
Protector of Citizens of the Republic of Serbia	Agenda item 6 UPR of Serbia	June 2013
Commission consultative des droits de l'homme du Grand- Duché du Luxembourg	Agenda item 6 UPR of Luxembourg	June 2013
National Commission for Human Rights, Greece	Interactive Dialogue with Special Rapporteur country report	June 2013
Canadian Human Rights Commission	Interactive Dialogue with Working Group on Business and Human Rights Panel discussion	June 2013
	Agenda Items 3 and 5 Clustered Interactive dialogue	September 2013
	Agenda item 6 UPR of Canada	
	Agenda item 8 Panel	March 2014
Northern Ireland Human Rights Commission, Equality and Human Rights Commission, Scottish Human Rights Commission	Joint Statement Clustered Interactive Dialogue	June 2013
	Interactive dialogue joint statement Clustered Interactive Dialogue	September 2013
	Agenda item 3 Report of the Special Rapporteur on adequate housing	March 2014

<i>Country/Institution</i>	<i>Segment</i>	<i>Date</i>
Human Rights Commission of Malaysia (SUHAKAM)	Agenda item 3 Report of the consultation on the promotion and protection of the human rights of older persons	September 2013
	Agenda Item 3 Report of the Special Rapporteur on the Rights of Indigenous Peoples: Extractive Industries and Indigenous Peoples	
	Agenda item 3 Report of the Special Rapporteur on the Right to Food – country report Panel on the promotion and protection of civil society space	March 2014
	Agenda item 6 UPR of Malaysia	
Defensoria del Pueblo, Colombia	Agenda item 6 UPR of Colombia	September 2013
	Panel Annual Full-day meeting on the rights of the child	March 2014
German Institute for Human Rights	Agenda item 6 UPR of Germany	September 2013
National Commission on Human Rights and Freedoms, Cameroon	Agenda item 6 UPR of Cameroon	September 2013
State of Palestine: Independent Commission for Human Rights	Agenda item 7 Video statement	September 2013
National Human Rights Commission of Mauritania	Panel – oral statement	March 2014

<i>Country/Institution</i>	<i>Segment</i>	<i>Date</i>
National Human Rights Council of Morocco	Panel – oral statement Clustered Interactive Dialogue Panel Agenda Item 1 Human rights mainstreaming and migrants Agenda Item 1 Foreigners and Human Rights in Morocco: For A Radically New Asylum and Migration Policy Agenda item 3 Annual Full-day meeting on the rights of the child Submission of report: Children in Protection Centres: Childhood at Risk for an Integrated Policy to protect Children's Rights Agenda item 2-3 Annual full-day meeting on Human Rights of Persons with Disabilities	March 2014
National Human Rights Commission of Republic of Korea	Agenda item 3 country report	March 2014
	Agenda item 3 Report of the Special Rapporteur on Human Rights Defenders	March 2014
Malawi Human Rights Commission -country report	Agenda item 3 country report	March 2014
Scottish Human Rights Commission on behalf of Equality and Human Rights Commission	Clustered Interactive Dialogue	March 2014
Scottish Human Rights Commission	Clustered Interactive Dialogue Panel Agenda item 3 Report of the Special Rapporteur on Human Rights and Environment Agenda item 3 Annual full-day meeting on the rights of the child	March 2014
Northern Ireland Human Rights Commission (NIHRC)	Clustered Interactive Dialogue	March 2014
Office of the Commissioner for Human Rights of the Republic of Azerbaijan	Clustered Interactive Dialogue	March 2014

<i>Country/Institution</i>	<i>Segment</i>	<i>Date</i>
National Commission on Human Rights, Mexico	Agenda item 3 Death Penalty	March 2014
Jordan National Center for Human Rights	Agenda item 6 UPR of Jordan	March 2014
Irish Human Rights Commission	Agenda item 6 General debate	March 2014
Kenya National Commission on Human Rights	Agenda Item 1 The death penalty in Kenya	March 2014
	Agenda item 3 Annual Full-day meeting on the rights of the child, Submission of report: Rights of persons with disabilities to education in Kenya	
	Agenda item 3 Annual Full-day meeting on the rights of the child, Submission of report: Access to justice for children in Kenya	

Annex II

[English only]

Engagement of national human rights institutions in the second cycle of the universal periodic review (2012–2016)

17th UPR Working Group session (2014)

<i>State (in order of review)</i>	<i>Written contribution for summary (as used)¹</i>	<i>Oral statement to Human Rights Council during the adoption of the UPR outcome of the concerned country (A-status national human rights institutions only)</i>
Nigeria	(A-status)	Yes (25th HRC session)
Mexico	Yes (A-status)	Yes (25th HRC session)
Mauritius	(A-status)	Yes (25th HRC session)
Jordan	Yes (A-status)	Yes (25th HRC session)
Malaysia	Yes (A-status)	Yes (25th HRC session)

16th UPR Working Group session (2013)

<i>State (in order of review)</i>	<i>Written contribution for summary (as used)</i>	<i>Oral statement to Human Rights Council during the adoption of the UPR outcome of the concerned country (A-status national human rights institutions only)</i>
Colombia	(A-status)	Yes (24th HRC session)
Germany	(A-status)	Yes (24th HRC session)
Canada	Yes (A-status)	Yes (24th HRC session)
Bangladesh	Yes (B-status)	-
Russian Federation	Yes (A-status)	-
Azerbaijan	Yes (A-status)	-
Cameroon	(A-status)	Yes (24th HRC session)

¹ “Yes” appears only where institutions made written contributions.

15th UPR Working Group session (2013)

<i>State (in order of review)</i>	<i>Written contribution for summary (as used)</i>	<i>Oral statement to Human Rights Council during the adoption of the UPR outcome of the concerned country (A-status national human rights institutions only)</i>
France	Yes (A-status)	Yes (23rd HRC session)
Burundi	Yes (A-status)	-
Luxembourg	Yes (A-status)	Yes (23rd HRC session)
Montenegro	Yes (no ICC status)	-
Serbia	(A-status)	Yes (23rd HRC session)

Annex III

[English only]

**Engagement of national human rights institutions
in the work of the treaty bodies
(April 2013–May 2014)**

<i>Committees</i>	<i>Number of States Parties Reviewed</i>	<i>Number of States Parties with a NHRI</i>	<i>Submission of information</i>	<i>Briefing</i>
CAT	26	14	10	3
CERD	23	13	3	6
CESCR	29	17	10	11
HRCtte	23	11	6	3
CEDAW	31	18	4	9
CMW	9	8	6	3
CRC	48	18	12	5
CRPD	7	7	2	3
CED	6	5	1	1
Total	202	111	54	44